التوعية القانونية لطلبة الجامعات بالمعايير الدولية لحقوق الانسان[1]

أ. د. جمال إبراهيم الحيدري

ان ثقافة حقوق الانسان بصفة عامة في الاوساط الاجتماعية، وبشكل خاص في الوسط الجامعي امر في غاية الاهمية، حيث يعد من أساسيات اقرار مبدأ سيادة القانون وضماناته في المجتمع، ومن ثم بناء وتطور المجتمع على اسس سليمة تكفل تحقيق الامان والرخاء والسعادة في المجتمع. ان غرس ونشر ثقافة حقوق الانسان تتطلب الرجوع الى الخلفية الدستورية والقانونية لافراد المجتمع بشكل عام – وطلبة الجامعات بشكل خاص وذلك ان هذا البرنامج او المشروع من اجل تطبيقه وتحقيق اهدافه يقضي توفر البنية والارضية الصالحه لذلك. وهذه تتطلب مستلزمات عديده ذات ابعاد شخصية وفنية ومادية، وهذا يستلزم فترة زمنية ليست بالقصيرة ويتم تطبيقها على مراحل عديدة. واهم شئ في ذلك هو بناء الانسان على اساس ثقافة المواطنة والشعور بالمسؤولية اتجاه الوطن والمجتمع، ومن ثم تبني فلسفة لحقوق الانسان وعلى اساسها يتم اقرار سياسة خاصة لها، ومن ثم وضع اليات لتطبيق معايير حقوق الانسان، هذا يتطلب وضع نظام للرقابة على تطبيق الاليات، واخيرا تقييم العملية كاملة لغرض المراجعة وتصحيح المسار.

---

[1] ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الإقليمية التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد أديناور بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوض السامي لحقوق الإنسان في بيروت وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية والمعهد العربي لحقوق الإنسان للفترة من ٢٠–٢٠١٤/٦/٢١ في بيروت.

ثقافة المواطنة والشعور بالمسؤولية

فلسفة حقوق الانسان

سياسة حقوق الانسان

أليات تطبيق معايير حقوق الانسان

الرقابة على تطبيق الاليات

تقييم تنفيذ البرنامج

اذا تنفيذ برنامج غرس ونشر ثقافة حقوق الانسان يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار واقع المجتمع بشكل عام، وواقع طلبة الجامعات بشكل خاص، لان اقرار البرنامج بدون ذلك لن يؤتي ثماره كما هو مطلوب هذا من جهة، ومن جهة ثانية اعتقد ان هذا البرنامج لايمكن ان يكون واحدا لجميع شرائح المجتمع لان ظروف وواقع كل شريحة تختلف عن الشريحة الاخرى، لذلك يتطلب الامر وضع برامج متعددة وحسب خصوصية كل شريحة، فالطلبة وحسب المراحل الدراسية يختلفون فيما بينهم، وكذلك الطلبة بشكل عام يختلفون عن بقية الشرائح كالعمال والفلاحين... الخ

وعلى هذا الاساس يتعين ان يتضمن البرنامج فقرات قابله للتطبيق بما يتناسب مع امكانات وقدرات الطرف المعني بتطبيقه عليه. ومن جهة ثالثة لابد من الاخذ بنظر الاعتبار جميع الاطراف المعنية بثقافة حقوق الانسان لا التركيز على طرف دون اخر، بمعنى اخر لابد من تحقيق دائرة التكامل ما بين جميع الاطراف المعنية.

اولاً: مناهج حقوق الانسان

هناك علامة فاصلة حدثت في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ حيث صدور دستور عام ٢٠٠٥ والتعديلات القانونية واصدار قوانين جديدة مسايرة لتطور المنظومة القانونية في العالم.

ان كليات الجامعات العراقية – بشكل عام – وكليات القانون – بشكل خاص – تولي ثقافة حقوق الانسان والحريات العامة اهتماما خاصا، حيث اقرت بهذا الخصوص مناهج خاصة لحقوق الانسان في كليات القانون، ومناهج خاصة للحريات العامة والديمقراطية في كليات الجامعات الاخرى العلمية والاجتماعية على حد سواء، فضلا عن عقد المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والمحاضرات الخاصة بذلك، وفيما يخص كليات القانون في الجامعات العراقية فان المناهج المعتمدة خلال سنوات الدراسة الاربع وفي نطاق فروع القانون الاربع (العام والخاص والجنائي والدولي) تركز بشكل اساس على حقوق الانسان بدءا من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وانتهاءا ببقية القوانين التي تدرس فيها، وفيما يخص كتاب حقوق الانسان المعتمد في كليات القانون حيث يدرس في السنة الاولى فأنه يسلط الضوء على عدة مفاهيم منها (تأصل حقوق الانسان ومضامينها واهميتها، وتصنيفها، وضمانات حمايتها، وموقف الدستور والقوانين منها، ودور القضاء في حماية حقوق الانسان والمسؤولية المترتبة على انتهاكها) اضافة الى ذلك مقررات الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه فيما يخص حقوق الانسان

ثانياً: قنوات نشر ثقافة حقوق الانسان

أن نشر ثقافة حقوق الانسان ما بين طلبة الجامعات عامة، وطلبة كليات القانون خاصة يكون باتجاهين هما:

الاتجاة الاول: يتم من خلال افهام الطلبة لمضامين حقوق الانسان واهميتها من خلال المناهج والاساليب والبرامج التعليمية المتعددة.

والاتجاه الثاني: يتم من خلال دور الطلبة بنشر ثقافة حقوق الانسان في الاوساط الاجتماعية المختلفة.

وتتمثل قنوات نشر ثقافة حقوق الانسان بما ياتي:

١–النظام الدراسي: للنظام الدراسي المعتمد في كليات القانون دور كبير في نشر ثقافة الانسان، خاصة وان كلية القانون – جامعة بغداد اعتمدت النظام الفصلي منذ عام ٢٠٠٩ والذي يستند الى تدريس المواد الاساسية المعروفة في جميع الكليات في العالم والتي من خلالها يتم تعريف الطلبة بالحقوق التي يتناولها الدستور وكذلك القوانين ومدى مؤامتها للمواثيق والاتفاقيات الدولية من حيث مسايرتها للمعايير الدولية لحقوق الانسان وكذلك تدريس المواد الاختيارية لكل فصل دراسي ثلاثة مواد بحيث يكون مجموع المواد الاختيارية خلال السنوات الدراسية الاربع (اربع وعشرون) مادة مستحدثة ومواكبة للتطورات الحاصلة في المجالات القانونية وتركز على مختلف حقوق الانسان على المستويين الدولي والمحلي، وكذلك تدريس المواد العملية حيث يكون لكل فصل دراسي مادة عملية واحدة بحيث يكون مجموع المواد العملية خلال السنوات الدراسية الاربع (ثمانية) مواد لمختلف فروع القانون، والتي لها اهمية في اطلاع الطلبة على دور القضاء في حماية حقوق الانسان.

٢–وحدة الارشاد التربوي: ان لوحدة الارشاد التربوي في الكلية دور بارز في توجية الطلبة بضروره الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات واحترامها في الوسط الجامعي والاوساط الاجتماعية الاخرى، والتاكيد على قيام الطلبة بدورهم في نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع، وكذلك التوعية القانونية للمواطنين.

٣–المحكمة التشبيهية: ان نموذج المحكمة التشبيهية قد اعتمد في كليات القانون في الجامعات العراقية، وبشكل خاص فقد اعتمد في كلية القانون – جامعة بغداد منذ عام ٢٠٠٤، حيث تتم المرافعات الصورية والتي تتجسد اهميتها في معرفة الطلبة لاصول المرافعات امام المحاكم، وضمانات حقوق الانسان خلالها والتعرف على

السبل الكفيلة للدفاع عن حقوق الانسان امام المحاكم.

٤–الزيارات الميدانية في المحاكم: ان برنامج الزيارات الميدانية الى للمحاكم يتم من خلال زيارة عدد من الطلبة وبرفقة تدريسي الى المحاكم وبشكل مبرمج، بحيث يتم من خلال ذلك تعرف الطلبة على اصول المرافعات امام المحاكم، وضمانات حقوق الانسان، والسبل الكفيلة للدفاع عنها امام المحاكم. وهذا مما لاشك فيه يزيد من الوعي القانوني لطلبة كلية القانون، وافهامهم لدورهم في التوعية القانونية وحماية حقوق الانسان.

٥–التدريب الصيفي للطلبة: يعد تدريس طلبة السنة الثالثة في المحاكم خلال العطلة الصيفية ولمدة شهر واحد من البرامج المهمة التي تصب في خدمة المسيرة العلمية وتحقيق التكامل ما بين الجانب النظري للدراسة والجانب العملي لها حيث يستطيع الطالب من خلاله التعرف على مدى الموائمة ما بين الجانب العلمي والجانب النظري، وتوسيع افقه العلمي بحيث يتمكن من معرفة مدى كفالة حقوق الانسان امام المحاكم والسبل اللازمه لحمايتها.

٦–وحدة التعليم المستمر: تعد وحدة التعليم المستمر من الوحدات الحيوية في كليات القانون، حيث تقوم هذه الوحدة في كلية القانون – جامعة بغداد بعقد دورات مهمة لوزارات ومؤسسات ودوائر الدولة يرتكز في اغلبها على موضوعات حقوق الانسان كما يتم مشاركة الطلبة في هذه الدورات من اجل توسيع افقهم العلمي لكي يتمكنوا من اداء دورهم في التوعية القانونية داخل المجتمع

٧–المسابقات الدولية: ان كلية القانون – جامعة بغداد قد شاركت في مسابقات دولية عديدة ومنها (مسابقة جيسوب) للمنازعات الدولية منذ عام ٢٠٠٩، ومسابقة التحكيم التجاري، ومسابقة قوانين النشر والاعلام، حيث شاركت الكلية في هذه المسابقات من خلال فريق من الطلبة وباشراف تدريسي وكانت لهذة المسابقات اهمية كبيرة في بناء الشخصية القانونية لطلبة الكلية بحيث مكنتهم من الترافع وبخصوص قضايا دولية تتعلق بحقوق الانسان على المستوى الدولي. وزيادة الوعي القانوني لديهم مما يساعدهم على اداء دورهم في مجال نشر ثقافة حقوق الانسان في المجتمع.

٨–برنامج التوعية القانونية: في خدمة المجتمع: تبنت كلية القانون – جامعة بغداد ومنذ عام ٢٠١١ هذا البرنامج، والذي يصب في خدمة طلبة المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية، وذلك من خلال قيام طلبة السنة الثالثة والرابعة وباشراف تدريسيين بالقاء محاضرات في التوعية القانونية لمختلف فروع القانون ونشر ثقافة حقوق الانسان في تلك المدارس، واهمية هذا البرنامج تكمن في قدرة وامكانية طلبة الكلية في التوعية القانونية ونشر ثقافة حقوق الانسان وكذلك تقوية الصلة ما بين الكلية ومؤسسات الدولة الاخرى، كما انه يعزز من شخصية طالب كلية القانون ويمنحه الثقة بنفسه في خدمة المجتمع.

٩–الرسائل والاطاريح الجامعية: ان نشر ثقافة الانسان لايقتصر في نطاق طلبة الدراسة الاولية، وانما يمتد ليشمل الدراسات العليا حيث ان امناهج المعتمدة في الدراسات العليا دور كبير في نشر ثقافة حقوق الانسان، كما ان لرسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه اهمية قصوى في هذا المجال حيث توظف في بحث الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الانسان على المستويين المحلي والدولي.

١٠– العيادات القانونية: يمثل برنامج العيادة القانونية همزة وصل بين العلوم القانونية في شقيها الفكري والتطبيقي. ويهدف البرنامج الى تعزيز اتصال الطلبة بالحياة العمليه واتاحة الفرصة لهم للاحتكاك بالجانب التطبيقي للقانون وتنمية مهاراتهم العملية. ان هذا البرنامج يسعى الى جعل التعليم القانوني العملي اكثر انتظاما وتراكما للخبرات، واكثر تنافسية من حيث الطلبة المنخرطين فيه واكثر تنوعا من حيث الموضوعات المعاصرة التي تتناولها العيادة القانونية واكثر انخراطا في البيئة القانونية. علما ان موضوعات العيادة القانونية ليست محددة على سبيل الحصر، بل تحددها أوليات المجتمع وأهتماماته، وتتناول حقوق الانسان وحرياته سواء أكانت اجتماعية او اقتصاديه او سياسية. ومن هنا فان للعيادة القانونية دور حيوي ونقطة تحول مجتمعيه سواء على مستوى التعليم القانوني، او من ناحية الثقافة القانونية في المجتمع، ومن ثم سيادة القانون وعدالته.

وقد تم تأسيس العيادة القانونية في كلية القانون – جامعة بغداد منذ عام ٢٠٠٩ وقد تم صيرورتها ضمن التشكيل الاداري في الكلية بحيث اصبحت بمستوى وحدة حيث سميت (وحدة العيادة القانونية والعدالة التصالحية) وذلك من اجل ديمومتها واستمرارها في مهامها وتحقيق اهدافها وتلقي الدعم الكافي من قبل الجامعة وقد أدمجت معها العدالة التصالحية لكون ان للطلبة دور في مهام هذه العدالة وتحقيق اهدافها

وبشكل عام تتوزع مهام الطلبة خلال عملهم في العيادة القانونية حول استخلاص المشكلة القانونية التي تواجههم في القضية الواقعية، وتحديد القانون او مجموعة القوانين التي تنظم جوانبها سواء أكانت موضوعية او اجرائية ثم صياغة استراتجيتهم القانونية التي من خلالها يتولى الطلبة تقديم وصف مفصل للقوانين المعمول بها ومقارنتها بالقضية الواقعية محل البحث، وتحضير مجموعة الادلة التي تؤيد حججهم، وصياغة مذكرة قانونية تمزج كل ما سبق وتهدف العيادة

القانونية الى عدة اهداف من بينها رفع الوعي بالحقوق التي تنظمها التشريعات في المجتمع على الصعيدين المحلي والدولي وبما يسهم في رفع الوعي القانوني بين جمهور الفقراء وضروره الحصول على الحقوق وعدم اضاعتها. وكذلك ادماج كلية القانون في قضايا المجتمع مما يجعلها اقرب الى عامة الناس ويضيق الفجوة بينها وبين قضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، كما يسهم في توفير التنمية المهنية وفرص التواصل بين طلبة كليات القانون وبين قضايا المجتمع، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات القانونية والمتمثلة

بالاستشارات القانونية المجانية والتمثيل القضائي المجاني امام المحاكم للفئات المستضعفة والذين لايستطيعون تحمل نفقات ذلك التمثيل، واجراء رصيد لحقوق الانسان والدعوة لحماية حقوق هذة الفئات وبما ينعكس في النهاية ايجابا على المجتمع.

وتعتمد العيادة القانونية في تحقيق اهدافها على وجهتين هما:

الاولى: كليات القانون وذلك لضمان اشراك الطلبة وتحت اشراف الاساتذة في العيادة القانونية ودمجهم مع قضايا المجتمع ومن ثم تدريبهم على مهنة المحاماة وتعزيز المهارات لديهم

والثانية: المجتمع وغالبا منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من خلال اقامة علاقة مع منظمات حقوق الانسان ومنظمات أخرى تمثل الفئات المستهدفة من عمل العيادة القانونية، والعمل مع كليات القانون ضمن برنامج الاحالة، أي احالة القضية للمستفيد بينهما، وبما يضمن تحقيق فرصة تدريب للطلبة وتقديم العون القانوني للشخص المستهدف بالسرعة الممكنة.

ومن أجل تنفيذ مشروع العيادة القانونية فقد تم اقرار تدريس مادة العيادة القانونية في السنة الدراسية الرابعة، وتكليف الطلبة باعداد تقارير حول موضوعات معينة وعرضها امام الطلبة وشرحها باستخدام طرق العرض التكنلوجيه، والطلب منهم بالتمثيل لدور المحامي والعميل والتفاعل مع مشكلات المجتمع التي تعاني منها بشكل رئيس الفئات المستضعفة، وكذلك تحفيز طلبة السنة الرابعة على الادارة الذاتية للعمل في العيادة والترويج لها من خلال طبع بوسترات وكارتات للارشاد الى العيادة القانونية في الكلية والترويج لفكرتها وحول برنامجها في تقديم المساعدة القانونية من خلال تقديم الاستشارات القانونية

والتوكل مجانا في الدعاوى امام المحاكم، وكذلك تخصيص عدة وسائل للاتصال بالكلية من قبل الكادر الاداري والطلبة كتخصيص موقع الكتروني يتفرع من موقع الكلية الرسمي، وتخصيص رقم تلفون خاص بالعيادة يستقبل المكالمات الهاتفية من الاشخاص المشمولين ببرنامج العيادة وتقديم المساعدة لهم من خلاله وكذلك تخصيص صفحة بالفيسبوك للعيادة القانونية يشرف عليها مدير ومقرر وحدة العيادة ويديرها الطلبة بانفسهم وينشرون كل ما يتعلق بالعيادة من معلومات وانشطة، كما يتم الترويج عن كل ما يتعلق بفكرة العيادة وفي صفحاتهم الخاصة وقيام عدد من المحامين بالتطوع في عمل العيادة بدون مقابل لانجاز المصالح الخاصة بالطبقات في المجتمع لدى دوائر الدولة والمحاكم، كما يقوم المحامون بتدريس طلبة العيادة القانونية اسبوعيا على اجراءات التقاضي في الدعوى

المدنية والجزائية والشرعية. وكذلك قيام طلبة العيادة بزيارات ميدانية لمناطق الارامل والايتام في العشوائيات والاحياء الفقيرة في بغداد وذلك للوقوف على احتياجاتهم ماديا وقانونيا، وتقديم الخدمات

الاجتماعية لهم، وكذلك الاتفاق مع بعض مكاتب الدوائر الحكومية والتي تتعلق بشؤون المواطنين من خلال احالة بعض القضايا التي لاتستطيع العيادة تقديم العون القانوني فيها لمن يطلبها.

ثالثاً: الجهود الداعمة لنشر ثقافة حقوق الانسان

هناك العديد من الاجراءات والتدابير اللازمة لدعم برنامج غرس ونشر ثقافة حقوق الانسان والتي منها ما ياتي:

١–توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بضرورة تناول موضوعات حقوق الانسان في الرسائل والاطاريح الجامعية

٢–تأسيس مركز بحثي خاص بحقوق الانسان في الكلية او على مستوى الجامعة

٣–دمج مادة حقوق الانسان مع المقررات الاساسية لدراسة القانون ولكافة المراحل والتركيز على حقوق الفئات المستضعفة عوضا عن تدريس المادة بشكل مستقل

٤–اعداد منهج كامل يخص العيادة القانونية يركز فيه على الفئات المستضعفة وحقوق الانسان ليتم توزيعها وتدريسها للطلبة

٥–انشاء مجلة أو صحيفة خاصة بالعيادة القانونية ويساهم بها طلبة العيادة القانونية ويتم فيها نشر كل ما يتعلق بانشطة العيادة وبحوث تتعلق بحقوق الانسان

٦–تشكيل شبكة عيادات قانونية بين كليات القانون لتكون قوة ضغط لتعديل القوانين وبما يسمح للطلبة تمثيل موكيلهم أمام المحاكم

٧–تأسيس رابطة أو جمعية للعيادات القانونية في كليات القانون لغرض دعم نشاطها وتحقيق اهدافها بشكل افضل

٨–اصدار قانون خاص للعيادات القانونية يكفل تنظيم عملها وحقوق المشمولين بها، وفي هذا الخصوص قد تم تشكيل لجنة خماسيه من قبل مجلس الوزراء العراقي تضم ممثلين من هيئة المستشارين في مجلس الوزراء، وممثل عن كلية القانون – جامعة بغداد، وممثل عن مؤسسات المجتمع المدني، لغرض وضع مشروع قانون للعيادات القانونية.

٩–وضع أليات لتنفيذ عمل العيادة القانونية، وفي هذا الخصوص تم تشكيل لجنه وزارية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم عددا من عمداء كليات القانون في الجامعات العراقية والتي من ضمنها كلية القانون – جامعة بغداد والتي تبنت برنامج العيادة.

١٠– تدريب القضاة والمحامين على مبادئ حقوق الانسان بما يتفق مع الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية

١١– انشاء جهاز رقابي بخصوص تطبيق معايير حقوق الانسان

١٢– انشاء جهاز خاص للتنسيق بين الجهات المعنية بحقوق الانسان

١٣– تأسيس لجنة تنسيقية بين كليات القانون في الجامعات العربية بخصوص زرع ونشر ثقافة حقوق الانسان من خلال اقرار المناهج وكذلك السبل اللازمة لتطبيق معايير حقوق الانسان.

١٤– من الضروري عقد مؤتمر خاص بموضوع ثقافة حقوق الانسان لتشترك فيه جميع كليات القانون في الجامعات العربية والتواصل من خلال اتحاد كليات الحقوق في الجامعات العربية.